

الأهرام

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

حرب السويس بعد أربعين عاما

تحرير: د. رءوف عباس حامد

القاهرة 1997

المحتويات

د. رءوف عباس حامد	تقديم
د. لطيفة محمد سالم	السياسة البريطانية تجاه مصر 1954-1956
د. جمال شقرة	إسرائيل وثورة يوليو 1952-1956
د. السيد فليفل	أثر دعم مصر للثورة الجزائرية على مشاركة فرنسا في العدوان
د. محمد عبد الوهاب	مصر ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط
د. يواقيم رزق مرقص	توجهات الإستقلال الوطنى ونقض النص الإمبريالى
د. محمد صابر عرب	التواطؤ الثلاثى
د. ممدوح أنيس فتحى	إدارة أزمة العدوان الثلاثى
د. طه عبد العليم	التاريخ الإقتصادى لحرب السويس
د. لطيفة محمد سالم	الموقف الدولى من العدوان
د. عبد الحميد شلبى	العرب والعدوان
د. سيد عشاوى	المقاومة الشعبية
د. ممدوح أنيس فتحى	ديناميكية إدارة الحرب والنتائج
د. رءوف عباس حامد	خاتمة: الدلالات التاريخية لحرب السويس

تقديم

كان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، الذي عرف في الأدبيات الغربية بحرب السويس، واحدا من الأحداث العالمية الهامة التي تحدد معالم الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ومن نظام عفا عليه الزمن إلى نظام جديد. فقد كان لحرب السويس آثارها على الصعيد الدولي، بقدر ما كان لها آثارها على الصعيدين الإقليمي والمحلي، أفلت نجوم، وتألفت نجوم جديدة، وطويت صفحة سياسات، لتفتح صفحة سياسات جديدة لها آلياتها التي تختلف عن سابقتها. لهذا كله، كان ذلك الاهتمام العالمي غير العادي بتقييم الحدث بعد أر بعين عاما من وقوعه، فراحت الأطراف التي تورطت فيه تمنع النظر في وثائقها، لتزن الأمور بموازين جديدة، بعد ما أيقن الجميع أن إعادة تشكيل الدور الأوربي في السياسة الدولية كان من تداعيات حرب السويس 1956. ومن ثم كشف النقاب عن وثائق جديدة، ودجت المقالات التي تناولت أبطال تلك الملحمة التاريخية العظيمة، جمال عبد الناصر، أيزنهاور، ايدن وغيرهم.

من هذا المنطلق، جاءت مساهمة وحدة الدراسات التاريخية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بهذه الدراسات التي تناولت خلفيات الحدث التي مهدت المسرح لوقوعه، والتواؤم بين الأطراف التي دبرت العدوان، ثم الحدث ذاته، وكيفية مواجهته، ولم يتسع المجال لتناول نتائج حرب السويس على الأصدقاء الدولية والإقليمية والمحلية، فما ترتب على ذلك الحدث الجلل من نتائج يحتاج إلى مشروع بحثي مستقل، يقف آثار حرب السويس في صياغة النظام العالمي في عصر الحرب الباردة، وقد يمتد البحث إلى أصداء الحدث في صياغة النظام العالمي في أعقاب الحرب الباردة. وقد اكتفينا بملاحظات ختامية قدمها المحرر، أجمل فيها تلك الآثار فيما أطلق عليه "الدلالات التاريخية لحرب السويس".

وعندما اكتملت هذه المجموعة من الدراسات التاريخية حول حرب السويس، رأى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية عقد ندوة يوم ٢٩ أكتوبر 1996، يوم الذكرى الأربعين للعدوان الثلاثي، دعا إليها نخبة من الخبراء الذين شارك بعضهم - بصورة أو بأخرى - في بعض جوانب الحدث، أو الذين يهتمون بالتاريخ المعاصر، وينتمون إلى الجيل الذي عاصر الحدث، والجيل الذي ولد بعده، وتفتحت مداركه على تداعيات ته. وعلى مدى يوم كامل، قدم فريق البحث أوراقه، ودار نقاش خصب بين المشاركين في الندوة، كان هدفه استخلاص الدروس المستفادة من ذلك الحدث، ومحاولة إعادة التقييم بأعصاب هادئة. وكان من الطبيعي أن تتفاوت الآراء وتباين، فهذا شأن من ينقبون في التاريخ، تختلف رؤية كل منهم باختلاف موقعة الفكرى والسياسى، ولكن النقاش كان مثمرا، ألقى العديد من الأضواء على جوانب الحدث.

وجاءت معظم المناقشات منهجية الطابع، فطالب الأستاذ السيد بس بضرورة تناول الحدث من منظور واسع يستفيد فيه المؤرخ من منجزات العلوم الاجتماعية الأخرى، وأن يوضع في الاعتبار تأثير الذاكرة التاريخية، ودلالات الفعل الرمزي، وانتقد المعالجة للمردود الاقتصادى للحدث من خلال منطق " التآليف" الذى يراعى السياق التاريخى الذى يملى الاختيار بين بدائل مطروحة، فى لحظة تاريخية بعينها.

وذهب الدكتور سمعان بطرس إلى ضرورة النظر إلى ما حدث من تغيرات هيكلية فى العالم العربى بعد الحرب العالمية الثانية، وما ترتب على الاتساع النسبى للطبقة الوسطى من نتائج سياسية، وخاصة الاتجاه إلى التحرر من السيطرة الاقتصادية الأجنبية، والعلاقة بين النص على عودة القوات البريطانية إلى القناة فى حالة التهديد بالحرب، وذلك فى اتفاقية الجلاء ١٩٥٤، وانتهاج أحد أسباب الاصطدام بمصالح الغرب، وكانت له تداعيات كثيرة باعدت بين مصر والغرب.

ودار نقاش خصب حول إدارة مصر للالزمة، شاركت فيه نخبة من الخبراء العسكريين: اللواء احمد فخر، اللواء طلعت مسلم، واللواء د. ممدوح أنيس، تم فيه التركيز على أن التوازن العسكرى بين مصر وإسرائيل كان فى طريقه الى التحقيق فور استيعاب السلاح الشرقى الجديد، ومن هنا جاء اشتراك إسرائيل لإجهاض ذلك التوازن، وهو ما لم تضعه القيادة السياسية فى اعتبارها. وأجمع أولئك الخبراء على أن مصر لم تهزم فى الحرب، وأنة لا صحة لما يقال من أن ما حدث فى 1956 كان هزيمة عسكرية ونصر سياسى، فالعبرة فى النصر والهزيمة، نجاح القوات المسلحة فى تأدية مهامها أو عجزها عن ذلك، وقد قامت القوات المسلحة المصرية بتأدية واجباتها، فنجحت فى تحقيق الانسحاب من سيناء دون خسائر تذكر لتفادى ما كان مخططا لسحق الجيش المصرى فى سيناء، ونجحت أيضا فى الدفاع عن منطقة القناة، وكان لها دور أساسى فى إعداد وتنظيم المقاومة الشعبية.

وبينما ذهب البعض إلى التهوين من شأن الدور السوفيتي في الأزمة، وخاصة أن موسكو استفادت ماديا بتصفية ثورة المجر دون أن يحرك الرأي العام الدولي ساكنا لانشغاله بحرب السويس، رأت الأستاذة أمينة شفيق أن الإنذار السوفيتي والدور السوفيتي عموما في دعم التنمية الاقتصادية في مصر ودول العالم الثالث يجب أن يكون محل تقدير، وأن الدور السوفيتي كان حاسما في ردع المعتدين. ورأى البعض الآخر ضرورة تقييم الدور السوفيتي في اطار المصالح السوفيتية، وكان من مصلحة موسكو أن توسع مجالها بالالتفاف حول شبكة الأتحاف الغربية التي أرادت تطويقها، ولتوسيع نطاق مشاركتها في السوق العالمية.

ويرتبط بهذه المسألة، الحوار الذي دار تعقيبا على الدراسة الخاصة بثورة المجر ١٩٥٦ وعلاقتها بأزمة السويس، وكان - في حقيقة الأمر- جدلا أيديولوجي الطابع، فقد رفض بعض المشاركين من رموز اليسار المصري المساواة بين الهيمنة الغربية على العالم الثالث والهيمنة السوفيتية على شرق أوروبا، وعارضوا مقولة انتهاز السوفييت فرصة أزمة السويس لسحق ثورة المجر، فقد حدث نفس الشيء بعد ذلك في تشيكوسلوفاكيا، وكان رد الفعل العالمي مساويا في الدرجة لما حدث في المجر عام 1956 ورأى البعض الآخر عكس ذلك تماما.

كذلك دار حوار خصب حول التنمية المستقلة باعتبارها احدى نتائج حرب السويس، فعلى حين ذهب الدكتور طه عيد العليم إلى أنها "خرافة"، وأن الاعتماد المتبادل، وآليات السوق يمثلان حجر الزاوية في التنمية، خالفه الرأي الكثيرين من الحضور، فأكدوا على أهمية الاستقلال الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق الاستقلال السياسي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ونبهوا إلى وضوح ذلك في فكر وحركة طلعت حرب ومجموعة بنك مصر، وأن البعد الاجتماعي للتنمية في بلاد العالم الثالث لا يحظى بالاهتمام في إطار آليات السوق، وأن إدارة الدولة للاقتصاد في عهد عبد الناصر لم تؤد إلى تحجيم مشاركة مصر في السوق الدولية بقصرها على الكتلة الشرقية، إذ كان لمصر تعامل متكافئ مع الغرب.

وكان من بين القضايا الهامة تلك المتعلقة بثورة يوليو، فرغم إتاحة الإطلاع على الوثائق الأوربية والأمريكية للباحثين بعد انتضاء ثلاثين عاما على إنتاج تلك الوثائق، لا زالت وثائق تاريخ مصر المعاصر عامة وثورة يوليو خاصة خارج الولاية القانونية لدار الوثائق القومية، موزعة بين رئاسة الجمهورية ووزارتي الداخلية والخارجية، ولا يسمح لأحد بالاطلاع على تلك الأرشيفات الثلاثة - ربما لأسباب أمنية- إلا في حالات معينة، لا تتوفر للباحثين جميعا. ولما كان المكان الطبيعي لتلك الوثائق هو "دار الوثائق التاريخية القومية" أسوة بما هو متبع في سائر بلدان العالم، فقد نوه د. رءوف عباس بضرورة تبنى الدولة لهذه القضية حفاظا على تاريخ مصر المعاصر من الضياع. وناشدت الدكتورة هدى عبد الناصر الرئيس حسنى مبارك أن يولى هذه القضية عنايته، بإيجاد نظام يتاح بموجبه الإطلاع على هذه الوثائق في أما كنها أو نقلها إلى دار الوثائق التاريخية القومية، وطالبت بالاهتمام بجمع الأوراق الخاصة التي تخص السياسة الذين شاركوا في السلطة في تلك الحقبة أو غيرها.

هذه كلها لمحات من فيض زاخر من المناقشات التي دارت في ندوة " حرب السويس " بعد أربعين عاما "وهي ان دلت على شيء، إنما تدل على ما للحدث من أهمية بالغة في التاريخ العالمي عامة وتاريخنا القومى خاصة، كما تعكس الروح التي سادت جميع المشاركين، والحرص على الوصول الى تقييم موضوعى لذلك الحدث الجلل.

وإننى إذ أقدم حصاد جهد عام كامل، بذلة فريق بحث متميز، ضم باقة من المتخصصين في تاريخ مصر المعاصر، روعى في اختيارهم ما لهم من رصيد أكاديمي، وميل إلى الموضوعية، أود أن أتوجه بالشكر الخالص لهم جميعا لما بذلوا من جهد، ولتحملهم مطارذاتي لهم حتى يتم انجاز البحث في الموعد المقرر له.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للساتذة الذين اداروا جلسات الندوة : الأستاذ الدكتور سمعان بطرس، الأستاذ السيد يسن، اللواء أحمد فخر، الدكتور عبد المفعم سعيد، والشكر أيضا للسادة الحضور الذين قدموا مداخلات هامة وشاركوا في الحوار.

أما مجموعة شباب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التي تولت تنظيم الندوة بكفاءة عالية، فقد عودونا على أداء الواجب دون انتظار لكلمة شكر، غير أنى أكن لهم جميعا تقديرا خاصا لجهدهم المتميز.

ولما كان الفضل لا بد أن ينسب لأهله، فقد كانت فكرة مشروع البحث من اقتراح الصديق د. عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الذى وضع جميع امكانات المركز بين يدي فريق البحث، ولا أظن أن كلمات الشكر - مهما بلغت دلالتها- تفيه حقه.

وبعد - أيها القارئ الكريم - لقد حاول فريق البحث القاء الأضواء على فصل هام من فصول تاريخنا القومي، بهدف إيقاظ الوعي بالتاريخ. واستخلاص الدروس المستفادة منه. وليس معنى ذلك، أن الدراسات التي يضمها هذا الكتاب قد صببت في قالب معين، فلكل باحث تكوينه وفكره، وانتماؤه السياسي الذي تعكسه رؤيته للزاوية التي عالجها من زوايا الحدث ولست في حاجة إلى التنبؤ به بأن الآراء التي وردت بالدراسات تعبر عن رؤى أصحابها وحدهم.

والله، والوطن العزيز، من وراء القصد.

القاهرة في ٧ نوفمبر ١٩٩٦

المحرر

د. رءوف عباس حامد

الدلالات التاريخية لحرب السويس

د. رءوف عباس حامد

كانت حرب السويس ١٩٥٦ - رغم قصرها الزمني - علامة فارقة في تاريخ العالم، حسمت ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من نتائج، وأرست دعائم النظام التي برز في أعقاب الحرب. وبذلك نستطيع أن نميز ما كان قبل حرب السويس عما جاء بعدها دولياً، وإقليمياً، ومحلياً.

فعلى الصعيد الدولي، أسدلت حرب السويس الستار على القوى الاستعمارية التقليدية، والنمط الاستعماري الذي مارسه على مدى ما يقرب من القرن، فخرجت بريطانيا من الأزمة مهيضة الجناح، مكلفة بالعار، مما كان له آثار سلبية بعيدة المدى على ما بقي لبريطانيا من هبة في العالم الثالث عامة، والشرق الأوسط خاصة، وأصبحت ملاحظة هارولد ماكملان حول "رياح التغيير" شعار العقد التالي لحرب السويس، ولم يعد باستطاعة بريطانيا أن تلعب دور القوة الكبرى في الشرق الأوسط، - وهو الدور الذي كانت تمارسه بعد 1945 - لأن أمريكا سمحت لها بذلك، أما بعد حرب السويس، فلم تعد هناك ضرورة - من وجهة النظر الأمريكية - لاستمرار بريطانيا في لعبة. وإن كانت بريطانيا قد استمرت لوقت قصير تؤثر في المنطقة، فقد كان ذلك من خلال أمريكا وفي حدود المساحة التي سمحت لها بالحركة من خلا لها، مثلما حدث نتيجة قيام ثورة العراق عام 1958، وإن كان ذلك الحدث قد قوض دعا نم الوجود البريطاني في الشرق الأوسط، الذي بدا شاحبا فيما بين 1958 والانسحاب النهائي من شرق السويس عام 1971.

وتركت أزمة السويس أثرا بالغا على "الكمونولث البريطاني"، فلم يعد باستطاعته أن يقدم لبريطانيا الدعم المطلوب على نحو ما حدث. في الحرب العالمية الثانية، بعدما أصبح يضم مجموعة من الدول المستقلة، فتحول إلى مجرد "ناد دولي"، وخاصة أن بريطانيا لم تستشر أعضائه خلال الأزمة، مما جعل ردود أفعالهم تجاهها تتناقض مع بعضها البعض من ناحية، ومع المصالح البريطانية من ناحية أخرى، وانعكس ذلك على السياسات التي انتهجتها دول الكومنولث بعد السويس، والتي استلهمت مصالحها الوطنية وحدها.

وإذا كانت حرب السويس قد أسدلت الستار على بريطانيا كقوة استعمارية تقليدية، فقد رفعت الستار عن دور الولايات المتحدة التي أصبحت تلعب - منفردة - دور الحارس للمصالح الغربية في الشرق الأوسط، فهي تقبل باستقلال دول المنطقة وبحياد نسبي، ولكنها تصر على ربطها بعجلة الغرب، على أن يكون لها وحدها مفاتيح القوة في المنطقة. ومن ثم كان حرصها على تحجيم نفوذ عبد الناصر، أو حتى إسقاطه، ولكن بطرق أخرى غير تلك التي اتبعتها بريطانيا وأدت إلى نكبة السويس.

وشهد عام 1957 ملامح تلك السياسة الأمريكية بالإعلان عن "مبدأ ايزنهاور"، ومحاولات إسقاط نظام الحكم في سوريا من خلال مؤامرات داخلية أو خارجية، وعندما فشلت تلك المحاولات، سعت الولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بعلاقات من نوع فريد مع عبد الناصر تراوحت درجة حرارتها وتنوعت مظاهرها، حتى تمكنت من تحقيق أهدافها في 1967.

وكان وقع نتائج حرب السويس على فرنسا شديداً فقضت على مالها من نفوذ اقتصادي وثقافي في الشرق الأوسط، بل فقدت فرنسا مكانتها في السياسة العالمية وأصبحت تعاني درجة من درجات العزلة، مما أدى إلى سقوط الجمهورية الرابعة، وقيام الجمهورية الخامسة بزعامه ديغول، حتى تستعيد فرنسا بعض ما فقدته من مكانة دولية، واتجه ديغول إلى بناء قوة عسكرية مستقلة بما في ذلك مظلة نووية فرنسية، والسعى لاقامة وحدة أوربية تستند إلى الصداقة الفرنسية - الألمانية. واستطاعت فرنسا الديجولية أن تستعيد تدريجياً مكانتها في الشرق الأوسط بعد استقلال الجزائر، والتقارب مع العرب على حساب العلاقة مع إسرائيل.

لقد حرصت فرنسا الديجولية علي أن تكون لأوروبا سياستها المستقلة، وألا يتحول حلف شمال الأطلسي إلى أداة أمريكية لاحتواء أوروبا في عالم ما بعد حرب السويس، فكللت جهودها بوضع أسس الوحدة الأوروبية من خلال معاهدة روما 1957، التي كانت حجر الزاوية في إقامة السوق الأوروبية المشتركة، دعامة الاتحاد الأوربي فيما بعد.

كذلك أدت حرب السويس إلى سرعة إيقاع حركة تصفية المستعمرات، وبذلك اتسع وجود العالم الثالث مع زيادة عدد الدول المستقلة في آسيا وأفريقيا، فأضاف ذلك رصيذا لحركة عدم الانحياز، التي برزت على شكل تجمع للدول النامية، غير أن الحركة عجزت عن التوصل إلى صيغة للتعاون الاقتصادي لدعم المصالح المشتركة بينها، مما يسر لقوى الاستعمار الجديد، والاحتكارات العالمية، أن تحول سياسات الدول حديثة العهد بالاستقلال لمصلحتها، من خلال الانقلابات العسكرية، والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة، ونصب شبك التبعية حولها، مما كان له أثره في تبديد الطاقات السياسية لدول عدم الانحياز.

وحددت حرب السويس إيقاع الصراع بين قطبي الحرب الباردة وإطاره، فكان الاتحاد السوفيتي يسعى إلى توسع مجال نفوذه السياسي من خلال تقديم المعونات لدول العالم الثالث، على حين سعت الولايات المتحدة إلى سد الثغرات التي تسرب من خلالها النفوذ السوفيتي، حتى إذا بلغ الصراع ذروته بين القطبين كان الصدام من خلال حروب إقليمية تدار بالوكالة، بين أطراف تمثل القطبين، اللذين يقفان وراءها بالدعم المادي والسياسي، السافر والمستتر على حد سواء.

وعلى الصعيد الإقليمي، كرس حرب السويس زعامة عبد الناصر للعالم العربي، وقيادته الطبيعية لحركة القومية العربية، ونعني بذلك اعتبار الجماهير العربية عبد الناصر قائدا للحركة دون أن يترتب على ذلك إقامة تنظيم سياسي للحركة له قواعده وكوادره ومستوياته التنظيمية، وقد ألقى ذلك على عاتق النظام في مصر تبعة تحمل مسؤولية الدفاع عن البلاد العربية التي تتعرض للعدوان، فهبت مصر لنصره العراق وسوريا والجزائر واليمن، وهي مسؤوليات أثرت - في تقدير الخبراء العسكريين- تأثيرا سلبيا على كفاءة الجيش المصري وقدراته القتالية، وكانت من بين أسباب هزيمة 1967. هذا فضلا عن تحمل مصر عبء معاونة الدول العربية حديثة العهد بالاستقلال على المضى على طريق التنمية، بما كان يمثله ذلك من تكلفة كبيرة تحملتها الخزنة المصرية. إضافة إلى ما ترتب على تجربة الوحدة الفاشلة مع سورية من آثار سلبية.

أما بالنسبة لإسرائيل، فإن حرب السويس أحدثت تغيرا جذريا في الصراع العربي - الإسرائيلي وفي العلاقات بين إسرائيل والقوى الكبرى. فقد أدركت إسرائيل أن الصراع الرئيسي بينها وبين مصر، وأن عبد الناصر لا يريد السلام إلا بشروطه (على نحو ما حدث خلال الاتصالات السرية التي سبقت غاره غزه 1955). وإذا كانت إسرائيل قد فقدت تحالفها مع بريطانيا، ثم مع فرنسا على عهد ديغول، فقد بنت إستراتيجيتها على الاعتماد على النفس، والتفوق النوعي في القدرات العسكرية، بحيث يصبح ميزان القوى في صالحها في مقابل الدول العربية مجتمعة • وخاصة أن وجود قوات الطوارئ الدولية على طول حدود مصر معها أعطاهما فرصة التحرك الحر لبناء قوتها دون خشية الدخول في مناوشات مع مصر. كما أعطاهما " حق المرور البري" عبر مضائق تيران فرصة ترويج تجارتها على آسيا وإفريقيا، ومحاولة اقتلاع النفوذ المصري في أفريقيا من خلال العلاقات الاقتصادية مع بلاد القارة.

ومع تصاعد الدور الإقليمي لمصر، وما تضمنه من أخطار قد تمس مصالح الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة في الشرق الأوسط تحركت السياسة الأمريكية على محورين: الأول إيجاد بديل إقليمي لمصر من خلال السعودية، وتهيئة الأخيرة للعب دور إقليمي من خلال حلف إسلامي ترعاه الولايات المتحدة مع المحافظة - في نفس الوقت- على شعرة معاوية مع عبد الناصر فاستمر إمداد مصر بالمعونة والقمح، وحثت الولايات المتحدة الدول الغربية (وخاصة ألمانيا الغربية وبريطانيا) على تقديم العروض الاستثمارية في الخطة الخمسية الثانية، بل وعرض تمويل المرحلة الثانية من مشروع السد العالي، ولكن عندما دعمت مصر ثورة اليمن، وتورطت في الوجود العسكري المكثف عند باب المندب، كان ذلك يعني أن عبد الناصر قد يمسك بتلابيب المصالح الغربية بالتحكم في طرق إمدادات البترول عبر باب المندب وقناة السويس، ولذلك بدأ العد التنازلي لما حدث عام 1967.

أما المحور الآخر، فهو اعتبار إسرائيل العماد الثاني للمصالح الأمريكية بالشرق الأوسط إضافة إلى البترول، فقد أحست الولايات المتحدة أن الاعتماد على عبد الناصر ليس في مصلحتها، كما أن البدائل المطروحة لعبد الناصر في المنطقة لا تحظى بمصداقية كافية لحماية المصالح الأمريكية، فلم يبق إلا إسرائيل التي تستطيع أن تلعب دور كلب الحراسة لمصالح

الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة في المنطقة. لذلك بنت أمريكا سياستها على ضمان سلامة إسرائيل، ودعمها بالسلاح المتفوق نوعيا من ترسانات دول الأطلنطي أولاً، ثم من الترسانة الأمريكية مباشرة بعد ذلك.

وأدرك الساسة الإسرائيليون ذلك، فبدلوا أقصى الجهد لتحقيق أكبر فائدة ممكنة من العلاقة الخاصة مع أمريكا التي تحولت - فيما بعد- إلى تنسيق استراتيجي سافر، للعمل على إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وفق شروط "السلام الإسرائيلي" وليس وفق شروط العرب، وهو خط ثابت في السياسة الأمريكية أصبحت معالمه واضحة تماماً للعيان.

وكان لحرب السويس دلالاتها على الصعيد المحلي، فقد حسمت شرعية نظام عبد الناصر وقطعت الطريق على ما تبقى من قوى المعارضة الساسية المخضرمة، ونظرت الجماهير إلى عبد الناصر نظرتها إلى البطل المخلص في الأساطير الشعبية، وأعطت عبد الناصر تأييداً غير مشروط. وبذلك أتاحت لعبد الناصر فرصة ذهبية تاريخية، كان باستطاعته استثمارها بالعمل على تسييس الجماهير، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية الحقيقية، غير أن عبد الناصر أهدر تلك الفرصة التاريخية بإقامة نظام سلطوي يعتمد على شبكة معقدة من الأجهزة الأمنية، وتنظيم سياسي يضم من الانتهازيين أكثر مما يضم من العناصر الوطنية المخلصة، ورغم أن عبد الناصر كان شديد التحيز للفقراء، وللتنمية الاجتماعية لصالح الجماهير إلا أنه فعل ذلك من منطلق أبوي سلطوي. ولذلك عندما عصفت السادات بمنجزات الحقبة الناصرية لم يحرك أحد ساكنها، فالتنظيم السياسي الوحيد كسب كراهية الجماهير، كما أن الجماهير لم تتح لها فرصة التنظيم والتوعية السياسية لحماية المكاسب التي نالوها.

وأدى خروج مصر منتصرة في تلك الحرب، إلى سيطرتها على مواردها • فلم يعد ينافسها ملكية قناة السويس أحد، كما تمت تصفية المصالح الاقتصادية الأجنبية في مصر من خلال تأميم ممتلكات رعايا الدول المعتدية، وإتباع سياسة التمسير، ووضع نواه القطاع العام، وأصبحت مصر قادرة لأول مرة في تاريخها- أن تضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تعوق تنفيذها مصالح أجنبية أو قوى خارجية. ورغم الاعتماد على الاتحاد السوفيتي في خطة التنمية الخمسية الأولى إلا أنه كانت هناك مساحة للاستثمارات الغربية في الخطة، كان وجودها ضروريا لموازنة الدور السوفيتي في التنمية واستمر العمل في مشروع السد العالي كرمز للإرادة الوطنية والتنمية الذاتية لا بالنسبة لمصر وحدها، ولكن بالنسبة لبلاد العالم الثالث الذي تأثر كثيرا بالتجربة المصرية.

وهكذا غيرت حرب السويس المعالم السياسية للعالم كله، وصاغت تاريخه كله حتى نهاية الحرب الباردة، ولا زالت بعض آثارها ها ماثلة حتى الآن، وما التنافس الأوربي - الأمريكي الآن في التسويات الخاصة بسلام الشرق الأوسط إلا تعبيراً عن محاولة أوروبا موازنة النفوذ الأمريكي، وعدم التخلي عن مصالحها الحيوية بالشرق الأوسط. وما أطروحات السوق الشرق أوسطية أو التعاون الاقتصادي بين بلاد حوض البحر المتوسط، إلا محاولات لإيجاد صيغة جديدة للهيمنة على المنطقة في إطار جماعي، تسعى أوروبا من خلاله إلى تحقيق التوازن لصالحها، وخاصة بعد ما كشفت حرب الخليج الثانية عن حجم النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

ولم يكن ذلك الحدث الجلل ليسفر عن ذلك كله، لولا الإرادة الوطنية الصلبة التي عبر عنها جمال عبد الناصر، والبراعة التي أدار بها الأزمة في ظل مناخ دولي عاصف، رغم كل ما يوجه إليه من انتقاد. استطاع عبد الناصر أن يلمس أوتار حساسة عند الشعب المصري باستخدامه للرمزية الوطنية في خطابه السياسي، وجاءت مقاومة الشعب المصري للعنوان لتصنع تلك الملحمة التاريخية الرائعة.